

أساليب البحث العلمي القانوني

Research Methods for Law

Prepared by: Nourallah Elkolaly

RML001

Lecture 3



أدوات ومصادر البحث القانوني

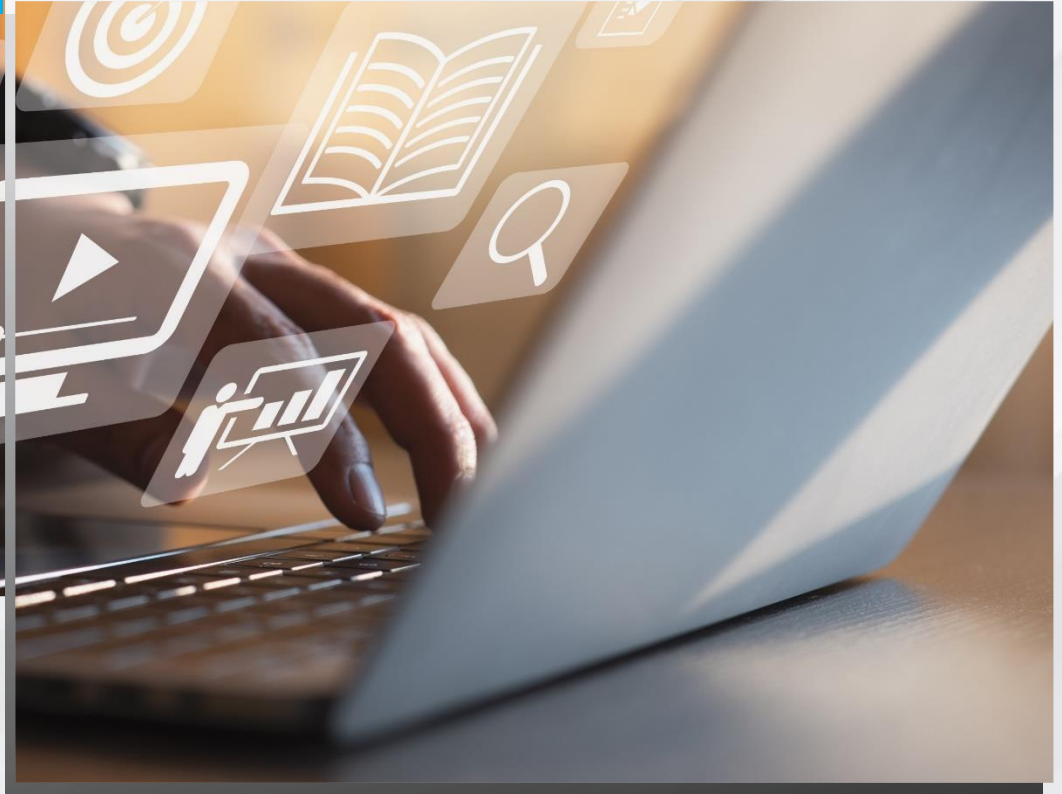
Lecture 3

RML001

Prepared by
Nourallah Elkolaly

Lecture
3

مصادر المحاضرة



- الأدوات الأساسية للبحث القانوني
- مصادر البحث القانوني

Lecture
3

أهم ما تناولناه في المحاضرة السابقة

في المحاضرة السابقة، تناولنا موضوع ماهية مناهج البحث العلمي، حيث تعرّفنا على المقصود بالمنهج العلمي وعلم المناهج، وأوضحنا الضوابط التي يجب مراعاتها عند اختيار المنهج العلمي المناسب لأي بحث علمي.

ناقشنا أيضاً مدى تطبيق المنهج العلمي على البحث القانوني، وتطرقنا إلى التحديات التي تواجه الباحثين عند محاولة تطبيق المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية بشكل عام، كما ركزنا على الخصوصية التي تميز الأبحاث القانونية، ما يجعل اختيار المنهج المناسب أمراً يتطلب فهماً دقيقاً لطبيعة الموضوعات القانونية وطبيعة البحث نفسه.

Lecture
3

أهم ما تناولناه في المحاضرة السابقة



ثم استعرضنا أنواع مناهج البحث القانوني، حيث قمنا بتقسيمها إلى المناهج العقلية، مثل المنهج الاستقرائي (التأصيلي) والمنهج الاستنباطي (التحليلي)، وناقشنا العلاقة التي تربط بينهما.

كما استعرضنا المناهج الإجرائية التي تشمل المنهج المقارن والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي، مع توضيح كيفية تطبيق كل منهج في الأبحاث القانونية المختلفة.

Lecture
3

سنتناول في هذه المحاضرة

في هذه المحاضرة، سنستكمل رحلتنا في استكشاف أساسيات البحث العلمي القانوني، حيث سنركز على الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها الباحث القانوني في إعداد دراسته.

سنتناول بالتفصيل دور القانون كمرجعية أساسية، وأهمية أحكام القضاء في توضيح التطبيقات العملية، بالإضافة إلى أعمال الفقه التي تشكل أساساً للنقاش والتحليل.

كما سنتعرف على الضوابط التي يجب على الباحث الالتزام بها عند التعامل مع هذه الأدوات لضمان الموضوعية والدقة في إعداد البحث.

الأدوات الأساسية للبحث القانوني

- أولاً: القانون
- ثانياً: أحكام القضاء
- ثالثاً: أعمال الفقه
- ✓ ضوابط يجب على الباحث مراعاتها.

SEARCH

Lecture

3

Lecture

3

الأدوات الأساسية للبحث القانوني

القانون ليس مجرد قواعد تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، بل هو منظومة شاملة تهدف إلى تحقيق العدل والاستقرار.

وكما أن الطبيب يعتمد على أدواته لتشخيص الأمراض ومعالجتها، والمهندس يستخدم أدواته للتصميم والإنشاء، فإن الباحث القانوني يمتلك أدواته الخاصة التي تمكنه من فهم وتحليل الظواهر القانونية وتنظيم العلاقات المجتمعية.

Lecture

3

الأدوات الأساسية للبحث القانوني

تشمل هذه الأدوات التشريع كركيزة أساسية لتنظيم الحياة العامة، والقضاء الذي يضيف طابعاً عملياً على النصوص القانونية، بالإضافة إلى الفقه الذي يفسر ويطور هذه النصوص بما يتناسب مع تطورات المجتمع.

ولأن البحث العلمي القانوني يتطلب أساساً معرفياً واضحاً، فإن الإلمام بهذه الأدوات وكيفية الاعتماد عليها أمراً ضرورياً.

Lecture
3

أولاً: القانون

يتعين على الباحث القانوني الرجوع إلى مصادر القاعدة القانونية لفحص ما إذا كان الموضوع الذي يتناوله في بحثه محل تنظيم قانوني أم لا.

وإذا تبين وجود تنظيم، عليه أن يُقيّم مدى كفايته لتحقيق الغاية المرجوة.

فإذا توصل الباحث إلى وجود نصوص قانونية ذات صلة بموضوع بحثه، يصبح لازماً عليه تتبع هذه النصوص في مصادرها الأصلية، مع توثيقها بشكل دقيق وفقاً لقواعد البحث العلمي.



Lecture
3

أولاً: القانون

وفي حال غياب التنظيم أو عدم كفايته، يظهر دور الباحث في تقديم اقتراحات تشريعية ملائمة، مسترشداً بالدراسات المقارنة التي تضع معايير وضوابط واضحة.



فتطبيق هذه المنهجية لا يعزز جودة البحث فحسب، بل يساعد أيضاً في تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تعالج القضايا القانونية المطروحة بفعالية.

Lecture

3

الباحث القانوني يعتمد في بحثه على الرجوع إلى مصادر القاعدة القانونية المتعددة، وهي تشمل المصادر الرسمية مثل الدستور، والقانون، ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، واللوائح والقرارات التنفيذية.

كذلك، تُعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة جزءاً من هذه المصادر، حيث تُعتبر بعد التصديق عليها بمثابة تشريع داخلي.

في هذا السياق، يجب على الباحث الاطلاع على النصوص الأصلية لهذه الاتفاقيات أو المعاهدات؛ لضمان دقة المعلومات.

Lecture

3

علاوة على ذلك، ينبغي على الباحث أن يُلم بكل ما أثير حول النصوص القانونية أثناء إعدادها واعتمادها.

وذلك يشمل مضابط الهيئات التشريعية التي توثق مناقشات مشروعات القوانين في المجالس التشريعية، وغالباً ما تختلف الصيغة النهائية للنص عن تلك الواردة في المشروع.

كما تشمل المصادر التقارير التي تقدم تحليلاً شاملاً لوقائع معينة، مثل التقارير الاستراتيجية، التي تساعد في فهم السياقات المرتبطة بالنصوص القانونية.

ومع ذلك، ينبغي أن يدرك الباحث أن حجية هذه المصادر تظل أقل من حجية النص القانوني ذاته، فالنص هو الفيصل في حال حدوث تعارض أو لبس أو غموض.

عند الرجوع إلى هذه المصادر، يجب على الباحث مراعاة عدة أمور أساسية:

قاعدة التدرج التشريعي:

الهرم التشريعي



حيث يكون الدستور في قمة الهرم التشريعي، يليه القانون، ثم اللوائح.

فالالتزام بقاعدة التدرج التشريعي يضمن عدم تعارض القانون مع الدستور وإلا كان غير دستوري وعدم تعارض اللائحة مع القانون وإلا كانت غير قانونية.

ثانياً، تحديد موضع النص القانوني بدقة؛ هل ينتمي إلى القواعد العامة أم الخاصة؟

القواعد العامة هي التي تنطبق على جميع الأشخاص أو الوقائع دون تخصيص، مثل نص القانون المدني الذي ينص على التزام الشخص بتعويض الضرر الذي يسببه للآخرين، أما القواعد الخاصة فتتنطبق على فئة معينة أو في ظروف خاصة، مثل نص قانون العمل الذي يمنح العامل مكافأة نهاية الخدمة.

الأصل أن يتم تطبيق القواعد العامة إلا إذا وجدت قاعدة خاصة تعالج نفس المسألة، وعند تعارضهما، تُطبق القاعدة الخاصة لأنها استثناء من القاعدة العامة، ما يتطلب من الباحث القانوني تحديد نطاق تطبيق النص بدقة.

Lecture
3

عند الرجوع إلى هذه المصادر، يجب على الباحث مراعاة عدة أمور أساسية:



وأخيراً، يُفضل الرجوع إلى المصادر الأصلية للنصوص القانونية، مثل الجريدة الرسمية، وإذا استُخدمت موسوعات غير رسمية لنشر النصوص القانونية، فيجب التعامل معها بحذر لضمان مصداقية المعلومات.

ثانياً: الأحكام القضائية

الأحكام القضائية هي القرارات التي تصدر عن المحاكم عند الفصل في المنازعات المعروضة عليها.

ورغم أن الاجتهادات القضائية لا تعد مصدراً رسمياً للقاعدة القانونية في العديد من النظم، إلا أنها تُعتبر من أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحث، حيث تمثل التطبيق العملي للقاعدة القانونية، فبينما يقوم المشرع بإنشاء القاعدة، يقوم القاضي بتنفيذها في الواقع.

وعلى الباحث أن يعود إلى الأحكام القضائية من مصادرها الأصلية.

Lecture

3

ثالثاً: الأعمال الفقهية

تعتبر الأعمال الفقهية من الأدوات الأساسية في البحث القانوني، حيث تلعب دوراً لا يقل أهمية عن الأحكام القضائية.

وتشمل هذه الأعمال آراء الفقهاء وشروحاتهم، وتقييماتهم للنصوص التشريعية والأحكام القضائية، بالإضافة إلى استخلاص النظريات العامة والأصول الكلية.

دور الفقه

في التشريع: الفقهاء لا يصوغون القوانين بشكل رسمي، ولكنهم يسهمون في تطوير القانون من خلال آرائهم، والتي يمكن أن تملأ الثغرات التي تظهر عند تطبيق القوانين، فبالرغم من أن آرائهم غير ملزمة للمشرعين، إلا أنها تُعتبر مرجعية هامة تساعد في تطور التشريع.

في القضاء: يُعتمد على الفقه لفهم وتفسير القوانين، حيث يمكن للقاضي الرجوع إلى ما استقر عليه الفقه بشأن مسائل قانونية معينة، كما يقوم الفقه بمراقبة الأحكام القضائية للتأكد من التزامها بالمبادئ القانونية، وقد يُعبر الفقهاء عن رأيهم في هذه الأحكام فور صدورها.

دور الفقه

في المدارس الفقهية: ساهم الفقه في تأسيس وتطوير المدارس القانونية المختلفة مثل النظم اللاتينية والأنجلوسكسونية ونظام الشريعة الإسلامية، ولكل منها خصائصها وأدواتها القانونية الخاصة.

في القواعد الفقهية: وضع الفقه قواعد فقهية ساهمت في تفسير وتطوير القوانين وحل العديد من المشكلات القانونية، وقد استفادت بعض التشريعات العربية من هذه القواعد، وأدرجتها في صلب قوانينها.

أنواع الأعمال الفقهية

المؤلفات العامة: هي مؤلفات تناولت موضوعات متعددة في فرع معين من فروع القانون، مثل الكتب الدراسية التي تشرح النظرية العامة للالتزامات أو القانون التجاري، فهذه المؤلفات تقدم للباحث أفكاراً عامة تمهد له الطريق للغوص في موضوعات متخصصة.

الرسائل العلمية والمؤلفات المتخصصة: تشمل الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، التي تعد أطروحات متعمقة في إشكاليات قانونية تحت إشراف علمي، كما تشمل المؤلفات المتخصصة التي تركز على موضوعات قانونية محددة.

أنواع الأعمال الفقهية

المقالات والأبحاث المتخصصة: هي أوراق بحثية تعبر عن آراء المؤلفين في موضوعات قانونية أو تعليق على أحكام قضائية، وتُنشر في المجلات العلمية المتخصصة.

أعمال المؤتمرات والندوات: تعد المؤتمرات والندوات التي تنظمها المؤسسات العلمية الأكاديمية من المصادر القيمة للباحثين، فهي توفر أبحاثاً علمية محكمة في موضوعات متخصصة، مثل الذكاء الاصطناعي أو الهجرة غير القانونية، والتي تساهم في إثراء البحث العلمي.

الإشارة إلى أدوات البحث الميدانية رغم ندرة استخدامها في البحث القانوني

Lecture 3

تُعد الأدوات التقليدية للبحث، مثل القانون والقضاء والفقه، الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الباحث القانوني لتحليل الظواهر القانونية وفهمها، ومع ذلك لا يوجد ما يمنع الباحث من توسيع نطاق أدواته ليشمل استخدام الأدوات الميدانية كإجراء المقابلات والاستبانات والتحليل الميداني.

يمكن لهذه الأدوات أن تُثري البحث القانوني، خصوصاً عند دراسة القضايا التي تمس الواقع الاجتماعي أو تلك التي تتطلب فهماً للممارسات العملية لتطبيق القانون.

لكن استخدام هذه الأدوات في الأبحاث القانونية يكون نادراً.

مصادر البحث القانوني

- أولاً: المكتبة التقليدية
- ثانياً: المكتبة الإلكترونية
- ✓ أهمية الاعتماد على المصادر الإلكترونية
- ✓ أنواع المصادر الإلكترونية
- ✓ قيود وضوابط استخدام المصادر الإلكترونية.

Lecture

3



Lecture
3

مصادر البحث القانوني



تُعتبر مصادر البحث القانوني العمود الفقري لأي دراسة قانونية، حيث توفر المادة العلمية التي يعتمد عليها الباحث في تحليل المشكلات القانونية واستخلاص النتائج.

وتتعدد هذه المصادر بين التقليدية والإلكترونية، مما يتيح للباحث الاستفادة من التنوع والغزارة المعرفية.

Lecture
3

مصادر البحث القانوني

تُمثل المكتبة التقليدية الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الأجيال السابقة في الوصول إلى المعرفة، حيث توفر الكتب والمراجع الورقية في بيئة تتسم بالهدوء والنظام.

ومع ذلك، فإن تطور تقنيات المعلومات أسهم في ظهور المكتبة الإلكترونية، التي أتاحت الوصول السريع إلى كم هائل من المعلومات بضغط زر، بغض النظر عن المكان أو الزمان.

ظهرت المكتبة الإلكترونية كمكمل حديث للمكتبة التقليدية، مما أثار العديد من التساؤلات حول الأهمية، والأنواع، والضوابط المرتبطة باستخدام المصادر الإلكترونية.

Lecture
3

مصادر البحث القانوني

وتبرز أهمية الاعتماد على المصادر الإلكترونية في توفير الوقت والجهد والمال، إضافة إلى تنوع المعلومات المتاحة وشموليتها.

ومع ذلك، فإن هذا النوع من المصادر يتطلب فهماً دقيقاً لأنواعها المختلفة، مثل المقالات العلمية، والكتب الإلكترونية، والمواقع الأكاديمية، لضمان استخدامها بشكل فعال.

ولا يمكن إغفال قيود وضوابط استخدام المصادر الإلكترونية، حيث تظل الحاجة ملحة للتوازن بين الاستفادة من التطور الرقمي والحفاظ على المصداقية العلمية في البحث.

Lecture
3

المكتبة التقليدية

تلعب المكتبات دوراً حيوياً في دعم البحث العلمي من خلال توفير مصادر متنوعة وتنظيمها بشكل يسهل الوصول إليها، فالاستفادة من المكتبات جزءاً لا يتجزأ من العملية البحثية لتحقيق التميز الأكاديمي.

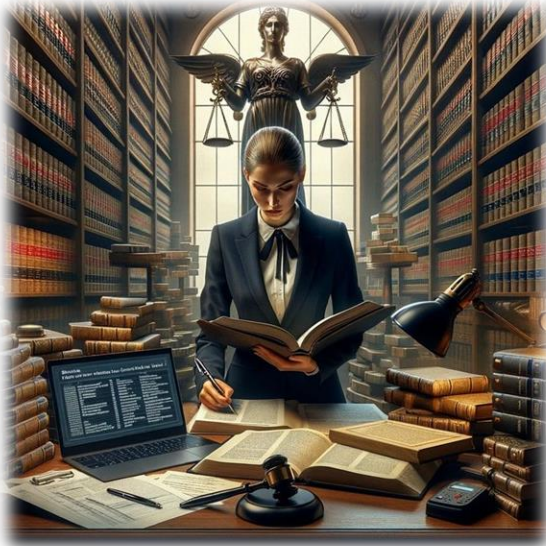
فعلى الرغم من التقدم الكبير في التكنولوجيا وتوافر المعلومات وانتشار الأبحاث العلمية، لا يزال الباحث القانوني يعتمد على المكتبات كمرجع رئيسي.

تلعب المكتبة دوراً محورياً في دعم البحث العلمي من خلال تقديم مصادر متنوعة يعتمد عليها الباحثون في تحقيق أهدافهم الأكاديمية والعلمية.

Lecture
3

محتويات المكتبة التقليدية

تشمل المكتبات العلمية مجموعة واسعة من المصادر منها:



الكتب المتخصصة كالكتب في القانون التجاري، أو القانون الإداري، أو القانون المدني، أو القانون الدولي، وغيرها، والرسائل العلمية مثل رسائل الماجستير والدكتوراه، والأبحاث والمقالات العلمية المنشورة في الدوريات الأكاديمية، ووقائع المؤتمرات والنقاشات العلمية، والدوريات والمجلات العلمية، والموسوعات والقواميس المتخصصة، وكذلك الوسائل السمعية والبصرية والموارد الإلكترونية، بما في ذلك قواعد البيانات والبحث عبر الإنترنت داخل المكتبات التقليدية.

Lecture
3

طريقة البحث عن المراجع في المكتبات

يستعين الباحث بأمين المكتبة للوصول إلى المراجع المطلوبة، باستخدام الفهرسة الإلكترونية والبرامج المتخصصة، فيمكن للباحث طلب المراجع مباشرة أو الاطلاع عليها إلكترونياً من خلال نظام المكتبة.

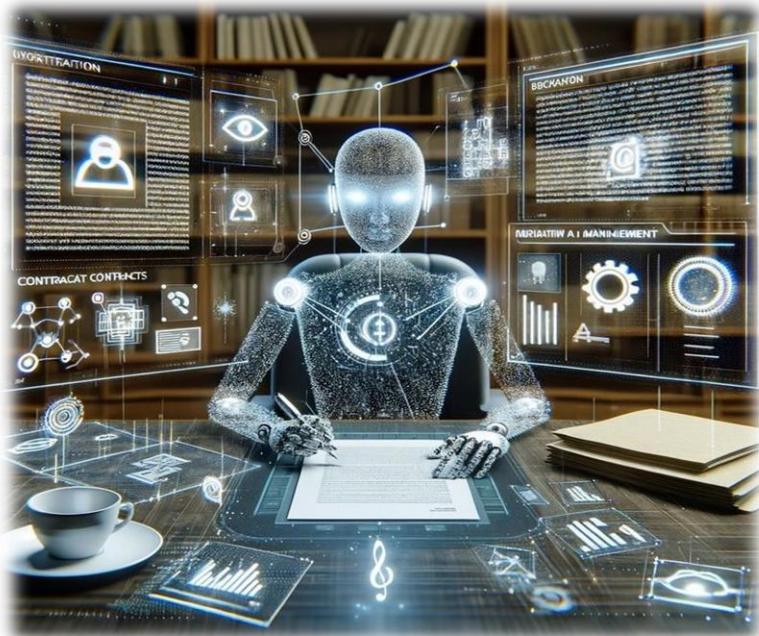
تصنيف المواد في المكتبة التقليدية

تستخدم المكتبات أنظمة تصنيف عالمية لتنظيم المواد مثل:
نظام ديوي العشري: يعتمد على تقسيم المعرفة إلى عشرة أقسام رئيسية ويعطيها أرقام، مثل العلوم الاجتماعية (300) والإدارة العامة (350)، والقانون يأخذ الرقم (340)

تصنيف مكتبة الكونغرس: يعتمد على الحروف الهجائية لتصنيف المواد، حيث يرمز للقانون بحرف (k)

Lecture
3

المكتبة الإلكترونية



مع التطور التكنولوجي الهائل، باتت المكتبة الإلكترونية وقواعد البيانات عبر الإنترنت من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها الباحثون، خاصة في مجال القانون، وذلك مقارنة بالمكتبات التقليدية التي كانت تتطلب وقتاً وجهداً ونفقات كبيرة.

Lecture
3

المكتبة الإلكترونية



يوفر البحث في المصادر الإلكترونية مزايا عديدة، أبرزها السرعة والسهولة والتكلفة المنخفضة، ويُمكن للباحث الوصول إلى مصادر ومراجع قانونية واقتصادية وسياسية متنوعة من أي مكان في العالم، دون الحاجة إلى التنقل أو التواجد الفعلي في المكتبات.

Lecture
3

أهم الأدوات الإلكترونية في البحث القانوني



أهم محركات البحث المتخصصة:

Google Scholar

يوفر مقالات أكاديمية وأبحاثاً قانونية منشورة في مجلات علمية.

LexisNexis



قاعدة بيانات قانونية متخصصة، توفر أدوات قانونية متقدمة وتحليلات مبتكرة لدعم الامتثال القانوني (التزام الشركات والأفراد بالقوانين واللوائح)، تحسين القرارات القانونية، وتقليل المخاطر.

Lecture
3

أهم الأدوات الإلكترونية في البحث القانوني

أهم محركات البحث المتخصصة:

Westlaw

هو أداة بحث قانوني متقدمة تتيح الوصول السريع إلى مصادر قانونية حديثة يصعب العثور عليها في الكتب المطبوعة.

Westlaw



من أهم برامج الذكاء الاصطناعي مثل **ROSS Intelligence**، وهو منصة بحث قانونية تعمل بالذكاء الاصطناعي، وتقوم بتصنيف صفحات البحث القانوني بناءً على الاستشهادات التي قام بها المحامون، وتسمح للمستخدمين بطرح أسئلة قانونية باللغة الطبيعية وتقوم المنصة بتوليد الإجابات والمعلومات بناءً على استفسارات المستخدم.

Lecture
3

أهم الأدوات الإلكترونية في البحث القانوني

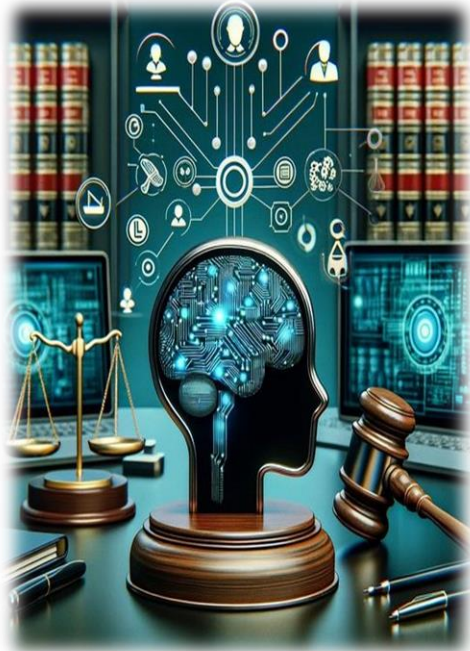
أهم قواعد البيانات والمكتبات الإلكترونية:

HeinOnline

مكتبة رقمية شاملة تحتوي على مقالات قانونية ورسائل جامعية وأبحاث تاريخية.

Oxford Scholarship Online

تقدم محتوى قانونياً واسعاً من إصدارات أكسفورد.



Lecture
3

ضوابط استخدام المصادر الإلكترونية في البحث العلمي

على الرغم من أن الإنترنت يعد من أهم مصادر المعلومات في الوقت الحالي، إلا أنه من الضروري أن يقوم الباحث بتقييم وفرز المادة العلمية المستخلصة منها، لأن المواقع الإلكترونية لا تخضع جميعها لرقابة علمية تضمن صحة المعلومات.

ومن هذا المنطلق، يجب على الباحث توخي الحذر عند استخدام الإنترنت كمصدر للمعلومات، كما يمكن للباحث الاستفادة من قواعد البيانات الإلكترونية التي توفرها المكتبات، والتي تشمل الموسوعات والمجلات العلمية وغيرها لأنها تكون أكثر موثوقية.

Lecture
3

يجب أن يتمتع الباحث بالمهارات التالية

- ✓ تمييز نوع المعلومات، سواء كانت حقائق، أم دراسات بحثية، أم تحليلات أو آراء خبراء، وتحديد النقاط الدقيقة التي يجري البحث عنها، مع فرز المعلومات المتوافقة مع تخصصه أو موضوع بحثه واستبعاد ما لا يتناسب معه.
- ✓ ممارسة التفكير النقدي عند التعامل مع هذه المصادر، ومقارنة المصادر المختلفة التي تتناول نفس الموضوع أو موضوع مشابه.
- ✓ تبني الشك العلمي، بحيث لا يقبل المعلومات لمجرد أن المؤلف له اسم معروف أو مكانة وظيفية كبيرة، فلا توجد في مجال البحث العلمي مسلمة.

Lecture
3

يجب أن يتمتع الباحث بالمهارات التالية

- ✓ امتلاك خلفية معرفية في مجال تخصصه، خصوصاً في المجال الذي يخص بحثه، إضافة إلى مهارات لغوية جيدة باللغتين العربية والإنجليزية.
- ✓ تحديد المواقع الموثوقة التي يمكن أن تحتوي على مصادر المعلومات، مثل المواقع الحكومية أو الأكاديمية، والمجلات العلمية الصادرة عن الجامعات المرموقة والمنظمات الدولية، مع تجنب الاعتماد على المواقع غير المتخصصة أو المجهولة مثل المنتديات غير الموثوقة.

المراجع

- د/ جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية بالقاهرة، 2022
- د/ سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، جامعة عبدالرحمن ميره، بجاية - الجزائر، 2017-2018
- د/ محمد عادل عسكر، د/ أكمل يوسف السعيد، القواعد الأساسية لأصول البحث القانوني، مطبعة جامعة المنصورة، بدون تاريخ
- د/ مصطفى البنداري أبو سعده، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، 2022 - 2023
- McConville, M., & Chui, W. H. (2007). Research methods for law. In Edinburgh University Press eBooks.



Thank You